ميليس والأمم المتحدة: سباق على استباق نتائج التحقيق

ملاحظات حول تقرير لجنة التحقيق الدولية الثاني وتصريحات المحقِّق ميليس

. عـــمـــر نشّـــابة * .

تقديم

في ٢٠٠٥/١٢/١٠ صدر التقريرُ الثاني للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وبعد سبعة أيام نَشَرتْ صحيفةُ **الشرق الأوسط** كلامًا أدلى به رئيسُ لجنة التحقيق المذكورة، القاضي ديتليف ميليس، مفادُه «أنّه على يقين من أنّ السلطات السورية وراء اغتيال الحريري»[1] لكنّ اللافت أنّ تقريرَ لجنة التحقيق نفسَه يناقض كلامَ ميليس ففي الفقرة ٩٤ من التقرير الثاني جاء: «إنّ خطوط التحقيق الموضوعية التي تتابعها اللجنةُ أبعدُ ما تكون عن الاكتمال.» ويَذْكر التقريرُ الثاني التعقيداتِ المتعلّقةَ بالتحقيقات فيقول «التحقيق في قضية بهذا التعقيد يحتاج إلى أشهر عديدة» (الفقرة ١٦). وفي الفقرة ٢٢ وَرَدَ «بمثل هذا التعقيد تَخْرج إلى الضوء أدلّةٌ وقرائنُ جديدةٌ وشهودٌ جددٌ، ويتطلّب ذلك التزامَ الحرص في تعزيز ومضاهاةِ ذلك مع مجملِ ما تجمَّعَ من الأدلّة.» وفي الفقرة ٦٦ نقرأ: «ممّا لا شكَّ فيه أنّ هذه المشاريع ستصبح أكثرَ تعقيدًا وتشابكًا بعد أن أضحتْ قواعدُ بيانات الاتصالات الهاتفية مستكمَلةً.»

إنّ تصريح ميليس لصحيفة **الشرق الأوسط** (ولم يكذِّب ميليس، ولا رئيسُ مكتب الإعلام الإقليمي للأمم المتحدة، ما نُشر في هذه الصحيفة كما كان قد فَعَلَ بخصوص ما نشرتْه مجلّة الـ **فيغارو** الفرنسية عن لسان ميليس في تموز/يوليو ٢٠٠٥)[2] يعني أنّ ميليس مقتنعٌ بأنّه يَعْرف الحقيقةَ، وبأنّ استمرارَ التحقيق هو مجرَّدُ بحثٍ عن أدلّة لإثبات تلك الحقيقة «المعروفة» مسبَّقًا

لكنْ كيف يَعْرف ميليس «الحقيقةَ» قبل انتهاء التحقيق، يا ترى؟

يبدو أنّ المصادر التي أوصلتْه إلى «اتّهام» السوريين هي «معلوماتٌ من أرشيف الاستخبارات» أو من مسؤولين سوريين كانوا من أركان النظام السوري وقرّروا الانقلابَ عليه. فحين سُئِلَ ميليس: «كيف توصَّلْتَ إلى اتهام السوريين،» أجاب: «كما في قضية 'لابيل' ، حيث حَصَلْنا على معلومات من أرشيف الاستخبارات الألمانية الشرقية. ولكنّ التحقيقات في لبنان كانت مثيرةً، خاصةً بعد شهادة عبد الحليم خدام.»[3] ولكنْ هل يُعْقل أن يكتفي المحقّقُ بمعلومات من أرشيف المخابرات وبإفادة أحد الشهود لـ «يتّهم» جهةً ما أو ليكون «على يقين» من أنّ تلك الجهة هي التي ارتكبت الجريمة؟

في هذا الصَّدد، يَنْبغي ذِكْرُ التالي:

- أوّلاً، إنّ الاتّهام يأتي **بعد** انتهاء التحقيق، لا قَبْلَه.
- ثانيًا، إنّ المحقِّق ميليس ليس مخوّلاً، من الناحية القانونية، اتّهامَ أحد· بل بإمكانه الاشتباهُ فقط، وعلى القاضي اللبناني إلياس عيد أن يُصْدرَ قرارًا ظنّياً يتّهم فيه مَنْ يتّهم
- ثالثًا، إنّ اشتباهَ ميليس ببعض المسؤولين السوريين جاء قبل «شهادة عبد الحليم خدّام» (التي وَرَدَتْ على قناة «العربية» بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣٠).
- رابعًا، إنّ أرشيف المخابرات قد لا تعتبره المحكمةُ الدوليةُ (أو ذاتُ الطابع الدولي) دليلاً صالحًا في قضية بهذا التعقيد، خاصّةً اذا استَحْصل عليه المحقِّقُ من خلال مصادر غير رسمية وبطريقةٍ غيرِ شرعية

من خلال دراسة مضمون التقرير الثاني، سأحاول أن أشير إلى بعض النقاط التي تدعو إلى الاستغراب

---

* ـ أستاذ جامعي، وباحث في علم الجريمة

١ ـ جريدة **الشرق الأوسط** ، ٢٠٠٥/١٢/١٧، الصفحة الأولى

٢ ـ قناة «العربية،» نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب .http://www.alarabiya.net/Articles/2006/07/20/15095.htm

٣ ـ جريدة **السفير**، ٢٠٠٦/١/١٦، نقلاً عن «شتيرن أونلاين» (غسان أبو حمد)

القرار ١٦٣٦ صدر للضغط على سورية من أجل «التعاون» مع لجنة التحقيق، مع أنّ ذلك يتطلّب تحقيقًا من محكمة العدل الدولية

وتَدْفعني إلى الشكّ في مصداقية السيد ميليس وفي التحقيقات التي يقوم بها وسأتطرّق في بعض الأحيان إلى مقارنة مضمون التقرير الأول بمضمون التقرير الثاني.[١]

التمهيد للتقرير الثاني

ذُكر في باب التمهيد للتقرير الثاني أنّ رئيسَ وزراء لبنان «في رسالة مؤرَّخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/651)، أَبْلغ (. .) الأمينَ العامَّ للأمم المتحدة طَلَبَ حكومة لبنان تمديدَ ولاية اللجنة حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥» (الفقرة الثانية) وكان قرارُ مجلس الأمن رقم ١٥٩٥ بتاريخ ٧ نيسان (أبريل) ٢٠٠٥ قد ذَكَرَ أنّه «يُطلب إلى اللجنة أن تُنْجزَ أعمالَها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ شروعها في كامل عملياتها حسبما يبلَّغ به الأمينُ العامُّ. ويؤْذَن للأمين العامّ بأن يمدِّد عملَ اللجنة فترةً أخرى لا تتعدّى ثلاثةَ أشهر، إذا ما ارتأى ذلك ضروريّاً، لتمكينِ اللجنةِ من إنجاز تحقيقها.» وذكرت الفقرةُ الثانيةُ من الملخَّص التنفيذي للتقرير الأوّل: «ومُدِّد انتدابُ اللجنة الأساسي الذي أصدره المجلسُ حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.»

يُلاحَظ أنّ طلب رئيس وزراء لبنان التمديدَ لعمل اللجنة جاء **بعد** استئناف اللجنة عملَها خلال المرحلة الثانية من التحقيقات (أيْ بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر الأولى) فاللجنة بدأتْ عملَها في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، أيْ أنّ اللجنة استمرّت في عملها بعد ١٦ أيلول دون أن تحتاجَ إلى «طلب حكومة لبنان تمديدَ ولاية اللجنة حتى منتصف كانون الأول» (الفقرة ٢)، علمًا أنّ اللجنة كانت مخوَّلةً بحسب القرار ١٥٩٥ الاستمرارَ في التحقيقات حتى منتصف كانون الأوّل أصلاً فلماذا أُرسلتْ تلك الرسالةُ في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٥؟ ولماذا يحاول كاتبُ التقرير الإيحاءَ بأنّ تمديد عمل اللجنة لفترة إضافية أتى بناءً على طلبٍ من حكومة لبنان، في حين لم يكن ذلك الطلبُ ضروريّاً لأنّ اللجنة كانت قد استأنفتْ عملَها أصلاً؟

هل يعود سببُ ذلك إلى محاولة السيد ميليس تغطيةَ خطإٍ اعتبارهِ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ أنّه قد لا يحتاج إلى تمديد عمل اللجنة ثلاثةَ أشهر إضافية لأنّه كان ربّما يراهن على الحصول على أدلّة دامغة خلال أوّل ثلاثة أشهر من التحقيق؟[٢] هل يجوز أن يستبقَ المحقّقُ التحقيقَ بتحديدِ مدّةٍ ما لانتهائه أصلاً؟

قد تكون هناك تطوّراتٌ في التحقيق تَسْمح للمحقّق بأن يَعْتبر أنّه يَقْترب من كشف الحقيقة. لكنْ هل يجوز أن يعبِّر عن ذلك عبر وسائل الإعلام؟ ولمّا كان التحقيقُ ما يزال جاريًا، أفليْس من الممكن أن تَعْثرَ اللجنةُ على أدلّةٍ تَدْفع بهذا التحقيق في اتجاهاتٍ **تختلف** عن اتجاه الاشتباه الحالي؟

التقرير الثاني والقرار ١٦٣٦

أُضيفَ ذكرُ قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ على غلاف التقرير الثاني، وذلك التزامًا بالفقرة ١٣ من هذا القرار والتي تنصّ على أنّه «يُطْلب إلى اللجنة أن تقدِّمَ إلى المجلس تقريرًا بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن التقدُّم المحرَز في التحقيق، بما في ذلك ما تَلْقاه من تعاونٍ من جانب السلطات السورية، وفي أيِّ موعدٍ قبلَ ذلك إذا ارتأت اللجنةُ أنّ هذا التعاون لا يفي بمتطلّبات

١ ـ سبقَ أن تعرَّضْنا لمضمون التقرير الأول في العدد السابق من الآداب (١١/١٢، ٢٠٠٥)

٢ ـ أيْ أنّ ميليس ربّما كان يأمل في إصدار تقرير لجنة التحقيق الدولية النهائي في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) راجع أ ف ب وقناة العربية http://www.alarabiya.net/Articles/2005/08/29/16323.htm. «ميليس: حقّق اختراقًا في التحقيق عبر مستخدمي الجوّال اللبناني لجنة التحقيق بجريمة الحريري تؤكّد وجودَ قائمة اغتيال لشخصيات لبنانية،» ٢٩ آب (أغسطس) ٢٠٠٥

إذا كان التحقيق مازال جارياً، ألا يمكن أن تجد اللجنة أدلّة تدفع به في اتجاهات تختلف عن اتجاه الاشتباه الحالي؟

هذا القرار، لكي يتسنّى للمجلس، إذا لزم الأمرُ، النظرُ في اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات [بموجب الميثاق].»

نشير في هذا المجال إلى أنّ إصدار التقرير الثاني قبل انتهاء عمل اللجنة بحسب القرار ١٥٩٥ كان يُفترض أن يَحْصل مع أو من دون القرار ١٦٣٦ في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥، كما هو الحالُ في ما يخصّ رسالةَ رئيس الوزراء اللبناني في ١٤ تشرين الأول الآنفة الذكر غير أنّ القرار ١٦٣٦ صَدَرَ للضغط على الجمهورية العربية السورية، ولدفعها إلى التعاون والتجاوب مع لجنة التحقيق ولكنْ لا يُفترض، نظرياً، أن يتلازمَ الضغطُ من أجل الاستجابة والتعاون مع الاشتباه بضلوع الجمهورية العربية السورية (كدولة ونظام) في عملية اغتيال الرئيس الحريري ـ فذلك يتطلّب تحقيقًا من قِبل محكمة العدل الدولية بعد رفع دعوى من قِبل الجمهورية اللبنانية أو أيّ دولة أخرى (وهو ما لم يَحْصل).

ويشير القرار ١٦٣٦ إلى أنّ «عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليلَ اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة» (الفقرة ٥). و«يحيط» مجلسَ الأمن في القرار ١٦٣٦ أيضًا «علمًا، مع بالغ القلق، بالاستنتاج الذي خَلصتْ إليه اللجنةُ، ومفادُه أنّ هناك التقاءً في الأدلّة يشير إلى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي» (الفقرة ٢). هنا لا بدّ من التوقف عند اعتماد مجلس الأمن على «الاستنتاج الذي خلصتْ إليه اللجنةُ» **قبل** انتهاء اللجنة من عملها، فذلك يخالف قواعدَ التحقيق. ذلك لأنّ لجنةَ التحقيق نفسَها، وفي التقريريْن الأول والثاني، تكرِّرُ عدمَ التوصّل إلى «تحديد هويّة مرتكبي الهجوم الإرهابي» وأنّ التحقيق سيستغرق وقتًا طويلاً قبل التوصل إلى ذلك الاستنتاج أو غيرِه.

البرنامج الزمني وعملُ اللجنة

ينصّ موجزُ التقرير الثاني (ص٢) على التالي: «يَعْرض هذا التقريرُ التقدُّمَ المحرَزَ بشأن الخطوط الرئيسية للتحقيق منذ اتخاذ قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥) في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥ » ولكنّ الفقرة ١٤ في نصّ التقرير الثاني تَسْرد معلوماتٍ إجرائيةً عن عمل اللجنة **قبل** صدور القرار ١٦٣٦، إذ تنصّ الفقرة ١٤ على الآتي: «خلال الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، صَدَرَتْ ٥٢ إفادةً من شهود، و٦٩ مذكرةَ تحقيق، وثماني إفاداتٍ لمشتَبَهٍ بهم. وأُجريتْ ثلاثُ عمليات تفتيش، وتمّ الحصولُ على سبعة مستندات وأضيفَ إلى ملفّ القضية ما مجموعُه ٣٧،٠٠٠ صفحة من الوثائق. وشارك في أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنةُ ١٤ محقِّقًا ينتمون إلى ١٠ دول أعضاء، فضلاً عن مشاركة عدد من الخبراء الخارجيين » فلماذا اختار كاتبُ التحقيق تاريخَ ٧ تشرين الأول لبداية احتساب الأعمال الإجرائية التي ذكرها في التقرير الثاني الذي كان يُفْترض أن يسجِّل الأعمالَ الإجرائيةَ للّجنة منذ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥؟ يبدو أنّ ذلك يعود إلى احتساب التقرير الأول لعمل اللجنة الإجرائي من ١٧ حزيران إلى ٦ تشرين الأول ٢٠٠٥، كما تَذْكر الفقرةُ ٨٧ من التقرير الأول لكنْ لماذا اختير ذلك التاريخُ بالذات للفصل بين عملِ اللجنة في المرحلة الأولى (التقرير الأول) وعملِها في المرحلة الثانية (التقرير الثاني)، بينما تاريخُ الفصل بين الاثنين كان ينبغي أن يكون ٣١ تشرين الأول كما يَذْكر موجزُ التقرير الثاني (ص ٢) أو ١٦ أيلول (تاريخ انتهاء مرحلة أوّل ثلاثة أشهر من عمل اللجنة) أو ٢٦ تشرين الأول (اليوم الذي ينتهي فيه التمديدُ لعمل اللجنة بحسب الفقرة الثانية من الملخَّص التنفيذي للتقرير الأول)؟ بعبارة أخرى، لماذا تتمّ مخالفةُ البرنامج الزمني الذي وضعه القرارُ ١٥٩٥، وهو ثلاثةُ أشهرٍ قابلة للتمديد ثلاثةَ أشهر إضافية؟

وكانت الفقرة ٨٧ من التقرير الأول قد نصّت على التالي: «أعلن الأمينُ العامُّ في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ عن شروع اللجنة في مزاولة مهامّها. وخلال الفترة ما بين ١٦ حزيران/يونيو إلى ٦ تشرين

لماذا يذكر التقرير لقب «الشيخ» عبد العال من «الأحباش،» ولا يَذْكر لقب «العميد» حمدان؟ هل الصفة الدينية الإسلامية أهمّ من الصفة العسكرية عندما يُذكر اسم «متّهم بالإرهاب»؟

الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تمّ إصدارُ ٢٤٤ من إفادات الشهود، و٢٩٣ من مذكرات المحقِّقين، و٢٢ من تصريحات الأشخاص المشتبَهِ بهم وأُجريَ عددٌ من عمليات التفتيش، وصودرتْ ٤٥٣ قطعة من مستندات مكانَ الجريمة وأُصدر ما مجموعُه ١٦،٧١١ صفحة من الوثائق. وشارك ثلاثون محقِّقًا من ١٧ بلدًا مختلفًا في تدابير التحقيق التي وضعتها اللجنةُ، علاوةً على الخبراء الخارجين.»

تقرير لجنة التحقيق الدولية الأول (٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٥)	تقرير لجنة التحقيق الدولية الثاني (١٠ كانون الأول ٢٠٠٥)
يسجِّل عملَ اللجنة خلال أربعة أشهر وثلاثة أيام (من ١٦ حزيران ٢٠٠٥ إلى ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ ـ يوم إصدار التقرير الأول) أو ثلاثة أشهر و٢٠ يومًا (الفقرة ٨٧ ـ من ١٦ حزيران ٢٠٠٥ إلى ٦ تشرين الأول ٢٠٠٥)	يسجِّل عملَ اللجنة خلال شهر وعشرة أيام (من ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥ إلى ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥ ـ بحسب الصفحة ٢) أو شهرين وثلاثة أيام (الفقرة ١٤ ـ من ٧ تشرين الأول ٢٠٠٥ إلى ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥)
يتحدث عن «إفادات ٢٤٤ شاهدًا» (الفقرة ٨٧)	يتحدث عن «أكثر من ٥٠٠ شاهد» (الفقرة ٥)، بينما عددُ إفادات الشهود «٥٢ إفادة» (الفقرة ١٤)
يتحدّث عن ثلاثين محققًا من ١٧ بلدًا (الفقرة ٨٧)	يتحدّث عن ١٤ محقّقًا من ١٠ بلاد و«عدد من الخبراء الخارجيين» (الفقرة ١٤)
يتحدّث عن «١٦،٧١١ صفحة من الوثائق» (الفقرة ٨٧)	يتحدّث عن ٣٧،٠٠٠ صفحة من الوثائق (الفقرة ١٤)
يتحدّث عن «٢٩٣ من مذكرات المحققين» (الفقرة ٨٧)	يتحدّث عن ٦٩ مذكرة تحقيق (الفقرة ١٤)
يتحدّث عن «٢٢ من تصريحات الأشخاص المشتَبهِ بهم» (الفقرة ٨٧)	يتحدّث عن ١٩ فردًا مشتبهًا بهم (الفقرة ٢١) و«ثماني إفادات لمشتبه بهم» (الفقرة ١٤)

... ومع ذلك فإنّ التحقيق ما زال «أبعدَ ما يكونُ عن الاكتمال»

الملاحَظ زيادةُ ٣٧،٠٠٠ صفحة من الوثائق، وضِعف الشهود في شهر وعشرة أيام (أو شهرين و٣ أيام)، بينما كان عددُ صفحات الوثائق المجموعة خلال أربعة أشهر وثلاثة أيام (أو ثلاثة أشهر و٢٠ يومًا) ١٦،٧١١ صفحة، وكان عددُ الشهود ٢٤٤ إذن، في ما يقارب **نصفَ** الوقت الذي استغرقتْه اللجنةُ خلال المرحلة الأولى من التحقيقات، جَمَعت اللجنةُ ـ بأقلّ من نصف عدد المحققين ـ أكثرَ من **ضِعف** صفحات الوثائق المتعلّقة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري، واستمعتْ إلى أكثر من ضعف الشهود. يبدو، والحالُ هذه، أنّ لجنة التحقيق قامت بعملٍ خارقٍ ومميَّزٍ ومتفوّقٍ خلال المرحلة الثانية من عملها يَفُوق بالكمّية العملَ الذي قامت به سابقًا، وبفترةٍ أقصرَ بكثير. وذلك يشير إلى تقدُّمٍ ما بالتأكيد، لكنّ التحقيق ما زال في بداية مراحله، إذ تنصّ الفقرةُ ٩٤ من التقرير الثاني على «أنّ خطوط التحقيق الموضوعية التي تتابعها اللجنةُ أبعدُ ما تكونُ عن الاكتمال» إنّ استخدام هذه العبارة أمرٌ لافت، ذلك أنّ وصفَ «خطوط التحقيق» بأنّها «أبعدُ ما تكون عن الاكتمال» ينبغي أن يَمْنع، موضوعيّاً، الاشتباهَ بأيّ شخصٍ أو جهة، لأنّ

قول الفقرة ٩٤ إنّ خطوط التحقيق «أبعد ما تكون عن الاحتمال» ينبغي أن يَمْنع الاشتباهَ بأيّ شخص أو جهة

الاشتباه يأتي عادةً في مرحلةٍ متقدّمةٍ من التحقيق، وليس عندما تكون خطوطُ التحقيق «أبعدَ ما تكون عن الاكتمال »

أسئلة لا بدّ منها

بعد دراسة الأرقام المذكورة في التقريرَيْن، أسأل

١ ـ ألم تسجّل جميعُ إفادات الشهود؟ وبمعنًى آخر، لماذا لا يتطابق عددُ إفادات الشهود مع عدد الشهود في التقرير الثاني؟ كيف يُمْكن أن يكون عددُ إفادات الشهود أقلَّ من عدد الشهود؟ هل يجوز قانونيّاً الاستماعُ إلى الشهود دون تسجيل إفاداتهم؟! لماذا يَذْكر التقريرُ الثاني، إذن، «أكثرَ من ٥٠٠ شاهد» (الفقرة ٥) وبالمقابل «٥٢ إفادةً من شهود» (الفقرة ١٤)؟

وكذلك الأمرُ في ما يتعلّق بالأفراد المشتَبَهِ بهم فالتقرير الثاني يتحدّث عن ١٩ فردًا مشتبهًا بهم (الفقرة ٢١)، ولكنّه يتحدّث عن «ثماني إفادات لمشتبه بهم» (الفقرة ١٤). ألم تسجّل اللجنةُ إفاداتِ المشتبه بهم الأحدَ عشرَ الآخرين؟

٢ ـ ومع تأكيد الفقرة ١٤ عبارةَ «أفراد مشتبه بهم» ووضْعِها بين مزدوجين، فإنّ ذِكْرَ «الأحباش» في الفقرة ٢٤ يدعو إلى الاستغراب فلماذا ذَكَرتْ تلك الفقرةُ تعريفًا لـ «الشيخ أحمد عبد العال، وهو من الأحباش»؟ بكلماتٍ أخرى، لماذا يَرْبط التقريرُ بين مشتبهٍ به وبين **الجمعية** التي ينتمي إليها، وكأنّ هناك صلةً أكيدةً بين انتماء عبد العال لـ «الأحباش» والاشتباهِ به في الضلوع في جريمة اغتيال الحريري؟ وتضيف الفقرةُ ٢٤: «وواصلت اللجنةُ التحقيقَ مع هؤلاء الأشخاص وفي الصِّلاتِ بين الأحباش وعددٍ من الأفراد المشتبهِ بهم الرئيسيين.» ألا يبدو ذلك اشتباهًا بضلوع جمعية «الأحباش» نفسِها في الجريمة؟

لكنْ، هل هناك، أصلاً، وجودٌ لجمعيةٍ تُدْعى «الأحباش» في لبنان رسميّاً؟ أمْ أنّ الجمعية مسجّلةٌ باسم «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية،» ومرخّصةٌ من قِبل الدولة اللبنانية؟ لماذا لا يَذْكر ميليس تلك المعلوماتِ الرسميةَ في تقريره الرسمي إلى مجلس الأمن؟ وكيف يَسْمح لنفسه، كمحقّقٍ محترفٍ، أن يلمّح إلى الاشتباه بجمعية تضمّ أكثر من ١٠،٠٠٠ عضو ومناصر (إشارةً إلى عدد الأصوات الانتخابية المحسوبة على «الأحباش» في بيروت حصرًا، دون سائر المحافظات اللبنانية)؟ وحتى لو كان جميعُ أعضاء الجمعية ضالعين في الجريمة، أوَليس من المناسب عدمُ ذِكْرُ اسم الجمعية بل ذِكْر أسماء «أفرادٍ مشتبهٍ بهم»؟ ألم يفكّر ميليس في أنّ الاشتباه بجمعيةٍ ذاتِ وجودٍ فعليٍّ في الساحة السياسية والشعبية في بيروت قد يساهم في تصعيد الاحتقان الداخلي؟

ولماذا يَذْكر التقريرُ لقبَ «**الشيخ**» عبد العال، ولا يَذْكر لقبَ «العميد» مصطفى حمدان في الفقرة ٢٤؟ هل الصفةُ الدينيةُ الإسلاميةُ أهمُّ وأكثرُ دلالةً من الصفة العسكرية عندما يُذكَرُ اسمُ متّهم «بالإرهاب»؟ هل استوحى كاتبُ التقرير ذلك من حرب بوش على «الإرهاب»؟ أم أنّ كلمة «عميد» سَقَطَتْ سهوًا، أو كلمة «شيخ» أُضيفتْ سهوًا؟

وهل لذِكْر لقب «الشيخ» علاقةٌ بحديث ميليس الصحافي عن أنّه ـ وأعضاءَ لجنة التحقيق ـ «من الرموز التي تمثّل القيمَ الغربيةَ»[1]؟ وهل كان يتحدّث عن «القيم الغربية» نفسِها التي حدّدها الرئيس بوش في إعلانه الحرب على «الإرهاب»؟

٣ ـ ينصّ التقريرُ الثاني على «أنّ الاستجابة الفعلية والمستمرّة من جانب السلطات السورية هي وحدَها التي ستزيلُ أيةَ شكوك في التحرك الموضوعي السوري في القضية» (الفقرة ٨). المثير في هذه الجملة

١ ـ **السفير**، ٢٠٠٦/١/١٦، نقلاً عن «شتيرن آونلاين» الألمانية

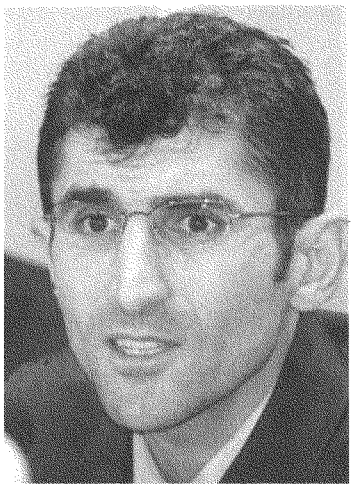

لماذا يعتبر التقريرُ الثاني أنّ زهير الصدّيق من الشهود ذوي الأوضاع الحسّاسة، ولا يَعتبر هسام هسام من بينهم؟

استخدامُ كلماتٍ أو عبارات قاطعة. «وحدها» و«أية شكوك » وأنا أستغربُ اعتمادَ محقّقٍ محترفٍ منطقًا على هذه الدرجة من قلّةِ الاحتراف والمعرفة. فهل يُزيل تعاونُ واستجابةُ جهةٍ ما «أيةَ شكوك» في تحرّكِ تلك الجهة؟ على السيد ميليس أن يذكّر نفسَه بمبادئ التحقيق الأساسية: لا ينبغي أن تزولَ شكوكُ المحقّق بتحرّكاتِ أيٍّ من الجهات المذكورة في التحقيق حتى ينتهيَ المحقّقُ من عمله وتُجْمَعَ بالتالي جميعُ الأدلّة وتكتملَ الصورة، وبغضّ النظر عن استجابةٍ فعليةٍ ومستمرّة (أو عدم استجابةٍ فعليةٍ ومستمرّة) من أيّ جهة. لا بل إنّ عدمَ استجابة جهةٍ ما، في بعض الحالات، يشير إلى **عدم** ضلوعها في الجريمة. والحقّ أنْ لا شيءَ يزيل الشكوكَ لأنّ جَمْعَ الأدلّة، وبحسب التقريرين الأول والثاني، ما زال مستمرّاً.

٤. يَذْكر التقريرُ الثاني الذي نُشر في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥ أنّ «تحديدَ ما إذا كانت هناك أيُّ صلات بين تلك الانفجارات الأخرى والتفجير الذي أدّى إلى مصرع الحريري تستحقّ [يستحقّ - ع.ن] إجراءَ المزيد من التحقيق فيها» (الفقرة ٦٦). وبعد سبعة أيام (١٧ كانون الأول) أشار ميليس «إلى وجود رابط بين عمليات الاغتيال التي تمّ تنفيذُها أخيرًا في لبنان وعمليةِ اغتيالِ الحريري» (**الشرق الأوسط**، العدد ٩٨٨١، الصفحة الأولى). فهل استطاع ميليس كشفَ حقيقة ذلك الرابط في سبعة أيام **فقط** بعد أن حَقَّقَ في حيثيات الجريمة ستةَ أشهر كاملة؟ أمْ أنّ مضمون التقرير يتناقض مع كلام ميليس لصحيفة **الشرق الأوسط**؟

في دوافع الجريمة

ينصّ التقرير الثاني على أنّ «اللجنة لا تزال على رأيها الذي أَعربتْ عنه في تقريرها السابق، بأنّه كان هناك عددٌ من الدوافع الشخصية والسياسية وراء اغتيال السيد الحريري. وقد دَعَمَتْ صحةَ هذا الرأي، في نواحٍ عدة، أدلّةٌ وإفاداتٌ يجري الحصولُ عليها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥» (الفقرة ٩١) لكنّ التقرير الأول («السابق») لا يَذْكر أيَّ دوافع يسمّيها «شخصيةً» وراء اغتيال السيد الحريري فالدوافع الشخصية للاشتراك في عملية اغتيال قد لا تقتصر على «غشٍّ وفسادٍ وتبييض أموال » كما أنّ القيام بعمليات «غشٍّ وفسادٍ وتبييض أموال» قد لا يكون بدوافع شخصية. وينصّ التقريرُ الأول على «أنّ الاغتيال ليس عملَ أفراد، بل عملُ مجموعة، ويبدو أنّها مسألةُ غشٍّ وفسادٍ وتبييض أموال، وهذا يمكن أن يكون دافعًا لأفرادٍ للاشتراك في العملية» (الفقرة ٢٠٤).

وتنصّ الفقرة ٦٨ من التقرير الثاني على التالي «ربما شكّلَ الغشُّ والفسادُ وتبييضُ الأموال أيضًا دوافعَ للأفراد على الاشتراك في العملية التي انتهت باغتيال السيد الحريري. وأثناء التحقيق، تَتَبَّعت اللجنةُ خيوطًا أدّتْ إلى الانهيار المالي لمصرف المدينة في منتصف عام ٢٠٠٣، وشَملتْ صلاتٍ بمسؤولين لبنانيين وسوريين، وكذلك بالسيد الحريري » فهل يعني ذلك أنّ السيد الحريري له علاقةٌ بـ «الانهيار المالي لمصرف المدينة»؟ هل للرئيس الحريري «صلةٌ» بـ «التحويلات المالية في بنك المدينة» المذكورة في الفقرة ٢٠٦ من التقرير الأول؟

في ما يتعلّق بذكر علاقة سورية بمجريات التحقيق

- ينصّ التقريرُ الثاني على أنّه «بالنظر إلى أنّ خطوط التحقيق الموضوعية التي تتابعها اللجنةُ أبعدُ ما تكون عن الاكتمال، وإلى الوتيرة البطيئة التي بدأتْ بها السلطاتُ السوريةُ الوفاءَ بتعهداتها للمجلس، توصي اللجنةُ بهذا التمديد لفترةٍ لا تقلّ عن ستة أشهر» (الفقرة ٩٤). وبذلك يتّهم التقريرُ سوريةَ بتأخير التحقيق. لكنّ التقرير يعترف بأنّ السلطات السورية بدأت «الوفاءَ بتعهداتها للمجلس » وتؤكّد ذلك عدةُ فقرات في التقرير الثاني، إذ تشير

تنص الفقرة ٥٩ على عدم التمكن من الاتصال بزياد رمضان، في حين تؤكّد الفقرة ٦١ على مقابلته فعلاً!

الفقراتُ ١٠ و ٦١ و ٨٦ إلى تعاونٍ وتجاوبٍ سوريَّيْن بتسهيل مقابلةِ شاهدٍ سوريٍّ دون تدخّل المخابرات: «تمكّنَ محقّقو اللجنة من إجراءِ مقابلةٍ مع شاهدٍ سوريّ في الجمهورية العربية السورية دون تدخّل السلطات» (الفقرة ١٠)؛ «رتّبت اللجنة، عن طريق السلطات السورية، لإجراء مقابلة مع السيد رمضان، وجرت المقابلةُ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥» (الفقرة ٦١)؛ «وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تلقّى رئيسُ اللجنة رداً إيجابيّاً على طلب مقابلة مسؤولين سوريين كبار بمقرّ الأمم المتحدة في فيينا» (الفقرة ٨٦).

ـ وعودةً إلى الفقرة ٨ التي تحدّثتْ عن علاقة الشكّ بالاستجابة والتعاون مع اللجنة، أسأل: هل التعاون السوري المذكور في الفقرات ١٠ و ٦١ و ٨٦ يقلّص الشكَّ في ضلوع سورية في عملية اغتيال الرئيس الحريري؟

ـ يَذْكر التقرير الثاني: «شاركَ ممثّلٌ لمكتب المدّعي العامّ اللبناني في الإعداد للمقابلات مع السوريين المشتبه بهم» (الفقرة ١٢). غيرَ أنّ العلاقات اللبنانية ـ السورية متوتّرة، وهذا التوتُّر لا يَخْدم استمرارَ التحقيقات بجريمة اغتيال الحريري. فهل كان ذِكْرُ مشاركةِ ممثّلٍ لمكتب المدّعي العام اللبناني في الإعداد للمقابلات مع السوريين المشتبهِ بهم تحديدًا ضروريّاً؟ ألم يكن من الأفضل التحدُّث عن مشاركةِ ممثّلٍ لمكتب المدّعي العامّ اللبناني في الإعداد للمقابلات مع **جميع** المشتبَهِ بهم، بغضّ النظر عن جنسيّتهم؟ هل يَسْعى ميليس إلى زيادة الإشكالات بين سورية ولبنان؟ أمْ أنّ السلطات القضائية اللبنانية لم تشاركْ في الإعداد للمقابلات مع المشتبه بهم غير السوريين؟

ـ في نصّ الفقرة ٥٩ تناقضٌ واضحٌ مع الفقرة ٦١: «عُرقلت التحرّياتُ التي تُجْريها اللجنةُ عن مكانِ وجودِ أحمد أبو عدس بسبب عدم التمكُّن من الاتصال بشاهديْن هامّيْن هما زياد رمضان وخالد مدحت طه» (الفقرة ٥٩). وأما الفقرة ٦١ فتقول بوضوح إنّ اللجنة رَتّبتْ «عن طريق السلطات السورية لإجراء مقابلة مع السيد رمضان، وجرت المقابلةُ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ » التناقض واضح، إذن، ويدعو إلى التساؤل عمّا إذا كان كاتبُ التقرير أو رئيسُ اللجنة قد راجعا مضمونَه قبل تقديمه إلى مجلس الأمن.

ـ يذكر التقريرُ الثاني في الفقرة باء عبارة: «الشهود ذوو الأوضاع الحسّاسة.» فلماذا لم يَعْتبر زهير ابن محمد سعيد الصدّيق أحدَ هؤلاء، بينما اعتبر هسام طاهر هسام مِنْ بينهم؟

ـ «تلقّت اللجنة معلوماتٍ موثوقةً بأنّ مسؤولين سوريين ألقَوْا القبضَ على بعض أهله [المقصود: هسام] المقرَّبين في الجمهورية العربية السورية، وهدَّدوهم قبل قيامه بسحب أقواله علنًا» (الفقرة ٣٠) أتوقّف هنا عند مصدر المعلومات الموثوقة. هل يعتقد ميليس أنّ مصادر تلك المعلومات مستعدّةٌ أن تَمْثل أمام المحكمة لتَرْوي ما رَوَتْه للجنة التحقيق الدولية؟ وهل ستعتبر المحكمةُ (الدوليةُ أو ذاتُ الطابع الدولي) أنّ المعلومات حقّاً «موثوقةٌ»؟ وعلى أيّ أساس؟

خلاصة

أخيرًا، وبعد البحث والتدقيق بمضمون التقرير الأول والتقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، يبدو لي أنّ رئيسَ اللجنة وأعضاءها تَنْقصهم المهنيةُ والاحترافُ في عملهم، ولا يُعْطون الاعتبارَ المطلوبَ للمبادئ القانونية السليمة. فبالإضافة إلى نشر معلومات مفصّلة عن التحقيق وأسماءِ مشتَبَهٍ بهم وشهودٍ في التقريرَيْن الأول والثاني (وذلك يخالف مبدأ سرّية التحقيق)، أدلى ميليس بتصريحات لوسائل إعلام عربية وعالمية عَبَّرَ فيها عن مواقفه وقناعاته الشخصية، واستَبَقَ نتيجةَ التحقيق بإعلانٍ يقينه من هوية المجرمين.

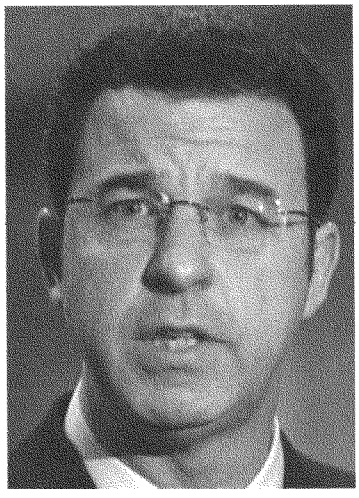

أن يَخْلف برامـيرتز، مساعدُ أوكامبو في تحقيقات جرائم دارفور، أمرٌ يَدْعو إلى التفاؤل بالتقرير الثالث

والحقّ أنّه عوضًا عن تضييع الوقت بأحاديثَ صحافيةٍ تُخالِفُ أصولَ التحقيق وتعبِّر عن مواقفَ سياسيةٍ شخصيةٍ، قد يكون من المفيد أن يراجعَ ديتليف ميليس وفريقُ عمله التقريريْن اللذيْن تقدّم بهما المدّعي العامُّ في المحكمة الدولية الجنائية لويس مورينو أوكامبو عن التحقيقات في الجرائم التي وَقَعتْ في إقليم دارفور (السودان) إلى مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٩٣ . فالتقريران كُتِبا بمنتهى الدقة والاحتراف، ولا يتضمّنان أسماءَ شهودٍ أو مشتبهٍ بهم. وخلافًا لتقريريْ ميليس، فإنّ تقريريْ أوكامبو لا يتضمّنان تناقضاتٍ، ولم تَدْخل عليهما تعديلاتٌ مشبوهةٌ (كالتي أُدخلتْ في اللحظة الاخيرة على تقرير ميليس الأول)، ولا يتضمّنان معلوماتٍ غيرَ أكيدة تزيد من التوترات بين الدول وبين المواطنين، ولم يُدْلِ أوكامبو أو أيٌّ من معاونيه بأحاديثَ صحافيةٍ تتناول نتائجَ التحقيق.

أُشيرُ أخيرًا إلى أنّ رئيسَ لجنة التحقيق الجديد الذي سيَخْلف ميليس هو سيرج برامـيرتز، مساعدُ لويس أوكامبو في المحكمة الدولية الجنائية. وهذا الأمر يَدْعو إلى التفاؤل بالتقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الحريري

أتمنّى أن يعودَ القاضي برامـيرتز إلى التقريرين السابقين ويصحِّحَ الأخطاءَ التي قام بها ميليس وفريقُه لأنّها تشكّل عوائقَ أمام الوصول إلى الحقيقة والمطلوب أيضًا تفسيرٌ واضحٌ من قِبل ميليس لمصادره «الموثوقة،» ولكيفية اتصاله بالشهود والمشتبه بهم والمطلوب، أيضًا، كشفٌ لكامل حساباتِه وحساباتِ أعضاء فريقه المالية

بيروت

زوروا موقعنا www.adabmag.com

- **أكثر من ١٢٥ مادةً بين مقالٍ وندوة في مختلف الموضوعات على امتداد السنوات السبع الماضية.**
- **فهرس كامل لدار الآداب ولآخر إصداراتها.**
- **أبحاث نشرة «قاطعوا» الصادرة عن حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان.**